

أدوات مكافحة العنصرية في مجال تأجير المنازل



(zehar)
errefuxiatuekin



Bizkaia
Bizkaia
diputazioa

araba **álava**
foru aldundia diputación foral



Donostia
SAN SEBASTIÁN

مقدمة: يحيى عبود أو حالة ناشط أبلغ عن شركة عقارية مارست التمييز العنصري ضده بسبب لقبه

يحيى عبود خبير مالي يعمل في إحدى الشركات بإقليم الباسك، يتقاضى راتباً جيداً، يتمتع بمظهر جميل، بإلقاء أنيق، وبأخلاق رائعة، ومع ذلك، رفضت شركة عقارية في مدينة إيرون طلبه باستئجار منزل حينما رأت لقبه المغربي.

حدث ذلك في عام ٢٠٢٢. كان يحيى يبحث عن منزل، وبعد بحث، وجد أخيراً منزلاً يوافق متطلباته، فاتصل بالوكالة العقارية التي أكدت له بأن الشقة متاحة، فقرر يحيى حجزها. غير أنه، بعد إرسال المستندات المطلوبة عبر البريد الإلكتروني لإعداد عقد الإيجار، أبلغته الوكالة العقارية، فجأة، أن المنزل لم يعد متاحاً. بعد تلقي يحيى رسالة الإلغاء من الشركة العقارية، أصيب بالذهول، وناقش الأمر مع زميلة له «هنا» في العمل. فاتفقا على أن تتصل هي بنفس الوكالة العقارية وتبلغهم برغبتها في استئجار نفس المنزل. وكما توقع يحيى، كانت الشقة لا تزال متاحة. حددت الفتاة موعداً مع الوكالة لرؤية المنزل، وفي الموعد المتفق عليه، ذهب الاثنان معا إلى المنزل. فوجئت مسؤولة الوكالة عندما رأت يحيى واعترفت بأن مالك العقار هو الذي اشترط عدم تأجير شقته «لأشخاص من الخارج». وتم تسجيل كل ما دار بينهما من خلال خاصية التسجيل الصوتي على الهاتف المحمول.

كان هذا التسجيل الذي قام به يحيى بذكاء، وسيلة لامتلاك أدلة كانت أساسية عند تقديم الشكوى. فهذا، من ناحية، يجسد طريقة من الطرق الجيدة لعمل الأمور بشكل جيد عندما يتعلق الأمر بتوفير أدلة، لأن صعوبة الحصول عليها، عادة، يشكل أكبر عقبة عند الإبلاغ عن تصرف عنصري. ومن ناحية أخرى، تم إثبات وتأكيد ما يحدث في الواقع كل يوم ويتم إنكاره وإسكاته في كثير من الأحيان بسبب نقص الأدلة، ألا وهو التمييز العنصري الذي يعاني منه الأجانب عندما يريدون الولوج إلى سوق المنازل المستأجرة.

إلا أن كلتا المسألتين ليستا الوحيدتين اللتين تجعلان من قضية يحيى قضية جديرة بالملاحظة. فمبادرته وشجاعته في استخدام الأدوات المختلفة المتاحة للمواطنين للتمييز بالتمييز الذي عانى منه جعلت منه حالة جديرة بالدراسة، كما سنشير أدناه.

أولاً، وبدلاً من التنديد بالشركة العقارية، قرر يحيى الذهاب إلى دائرة الإسكان في حكومة إقليم الباسك، وتحديدًا إلى مندوبية الإسكان الإقليمي في غيبوثكوا التابعة لدائرة التخطيط الإقليمي والإسكان والنقل في حكومة الباسك (أداة مؤسسية). وقد ذهب إلى حكومة الباسك باعتبارها الهيئة المسؤولة الأعلى والضامنة لعدم حدوث إجراءات تمييزية في الخدمة العامة (تعتبر كذلك لأنها مخصصة لعامة الناس)، مثل وكالة العقارات. وطلب يحيى من حكومة الباسك معاقبة الشركة العقارية لارتكابها التمييز العنصري ضده.

غير أنه بدلاً من تنفيذ العقوبة المذكورة، حفظت حكومة الباسك الملف، لأسباب إجرائية، مما أجبر يحيى على اللجوء إلى المحكمة (أداة قانونية)، كأداة ثانية. وحتى كتابة هذا التقرير، لا تزال القضية قيد النظر، وفي انتظار إصدار حكم بشأنها.

ثالثاً، لم يُرد يحيى الاقتصار على تقديم شكوى أمام الهيئات القضائية، فقام باستخدام الأدوات المتاحة للتنديد العلني. نذكر من بينها الأدوات الإعلامية، حيث تبنت قضيته وسائل إعلام مختلفة نذكر منها، على سبيل المثال، دياريو دي نوتيشياس دي غيبوثكوا (انظر التقرير على الرابط <http://sue.aokzupigedsaiciton.www//:sptth> <http://2017/03/22/dadeicos.naliuqla-rartsomed-laiclop-rob-al-odis/2017/03/22/dadeicos>، وlmtb)، وتلفزيون الباسك (EITB).

أما فيما يتعلق بالأدوات الاجتماعية (أي اللجوء إلى الهيئات الاجتماعية)، فقد تم طرح القضية في محاضرة حول التمييز العنصري والإسكان بعنوان «الشجعان»، نظمتها كل من «شبكة إيرابيريان الباسكية للمساواة في المعاملة وعدم التمييز» (Red Vasca Eraberean de Igualdad de Trato y No Discriminación) وثيهار إيريفوكسياتوكين (Zehar-Errefuxiatuekin) في دونوستيا، في ٥ أكتوبر. في تلك المحاضرة، حظي يحيى بدعم جمعيات ومنظمات ما يسمى بالقطاع الثالث، التي وافقت على ترديد قضيته في فضاءات المشاركة الاجتماعية والمناصرة السياسية الخاصة بها. وتعمل إحدى هذه الكيانات، وهي Provivienda، منذ عام ١٩٩١ لضمان تمتع جميع الأشخاص بالحقوق في السكن على قدم المساواة، والدفاع عن نموذج للإدماج السكني من شأنه أن يغير حياة الأفراد ويخلق مجتمع فعال.

وتشارك في هذا الهدف منصات المواطنين التي لجأ إليها يحيى أيضاً في بحثه عن الدعم في كفاحه ضد التمييز. ومن ضمن أدوات تعبئة المواطنين هذه، نذكر هنا التجمع الذي نظّمته مجموعات مختلفة في مدينة فيتوريا يوم ١٢ مارس ٢٠١٢، تزامناً مع اليوم العالمي لمناهضة التمييز، قرأت فيه شهادات وحوادث التمييز التي تحدث كل يوم في شوارعنا وبلداتنا ومدننا، ومن بينها قضية يحيى.

في الختام، يركز يحيى عبود على عدم الرضى بالوضع وعلى النشاط المناهض للتمييز. فقد وفر استخدامه للأدوات المؤسسية والقانونية والإعلامية والاجتماعية وأدوات المواطنين للتعبة الاجتماعية نهجاً لعدم تطبيع حالات التمييز التي يُعاني منها في الحصول على مساكن الإيجار، وهي معاناة يومية تعترض العديد من المهاجرين واللاجئين والأشخاص المعرضين للعنصرية، كما يتضح ذلك من خلال الدراسات المشار إليها في القسم اللاحق.

السياق: حالة تمييز مثبتة

بالنظر إلى حالة يحيى عبود وكثيرين آخرين مثله، يمكننا أن نؤكد أن العنصرية في مجال الحصول على المساكن المستأجرة هي حقيقة واقعة. وهذا ما تؤكدته الدراسات والتقارير المختلفة التي أخرجتها مؤسسات مختلفة، والتي لا تقدم الكثير من البيانات الكمية الدقيقة حول عدد الأشخاص الذين يتعرضون للتمييز، بل تقدم لمحة سريعة عما يحدث في وقت ومكان محددين.

ولتتوضح هذه الصورة أكثر، فإن إحدى المنهجيات الأكثر شيوعاً هي ما يسمى بالاختبار العقاري، والذي يسعى إلى تسجيل ما يحدث عندما يبحث الأجنبي و/أو الأشخاص المعرضين للعنصرية عن منزل للإيجار ويتم معاملتهم بطريقة تمييزية من قبل وكلاء العقارات، أو أصحاب العقارات، أو مندوبي الإسكان أو الإيجار. ويتكون الاختبار من إنشاء ملفات تعريف وهمية للأشخاص الذين يبحثون عن سكن: ملفات تعريف تختلف عن بعضها البعض فقط من حيث خصائصها العرقية أو العنصرية، وبعد ذلك، يتم إرسالهم إلى الشركات العقارية لمراقبة وتوثيق أي دليل على وجود سلوك يدل على عدم المساواة في المعاملة، مثل تقديم شروط مختلفة أو أسعار تمييزية أو مواقف توحى بالتمييز العنصري.

وقد تم استخدام هذه المنهجية في دراسات مثل الدراسات التالية:
الأبواب التي تغلق. اختبار حول التمييز ضد السكان المهاجرين في الحصول على مساكن للإيجار، أعدته اتحاد جمعيات النجدة العنصرية في الدولة الإسبانية (Federación de Asociaciones de SOS Racismo del Estado español). متاح على es-euq-satreuP/70/6102/sdaolpu/tnetnoc-pw/ue.omsicarsos//:sptth
fdp.gnitseT-narreic

اختبار العقارات: بحث حول التمييز في الحصول على مساكن للإيجار للسكان الأجانب في بلباو، أعدته مؤسستا ثيهار إريفوكسياتوكين (Zehar-Errefuxiatuekin) ومنظمة

الإنقاذ من العنصرية (SOS Racismo) متاح على gnetset/٦٠/٦١٠٢/sdaolpu/tnetnoc-pw/ue.omscarsos//:sptth
fdp.tsac-١١٠٢-omscar-sos

«عدم شرعية وبذاءة عبارة « شقة للإيجار؛ لا تتصلوا أيها المهاجرون » في التقرير السنوي عن عنصرية النجدة، الذي أعدته كل من منظمة الإنقاذ من العنصرية (SOS Racismo) ومؤسسة ثيهار إريفوكسياتوكين (Zehar-Errefuxiatuekin)، متاح على fdp.٦١٠٢launAemrofnI/se.nogaraomscarsos.www//:sptth

وهناك بحث آخر مثير للاهتمام أجرته جمعية Provienda في عام ٢٠٢٢، تحت عنوان: هل هو للإيجار؟ العنصرية وكراهية الأجانب في سوق الإيجار. متاح في aibohponex-omscar-aliuqla-es-emrofnI/gro.adneivorp.www//:sptth
[/reliuqla-odacrem](http://reliuqla-odacrem)

وقد صدر منشور حديث جدًا بتاريخ نوفمبر ٣٢٠٢ نشرته جمعية Provienda أيضًا، بعنوان الوقاية من الاستبعاد السكني ومعالجته. العوامل التفسيرية (متاح على الرابط [/anapse-adneiviv-sotad/gro.adneivivorp.www//:sptth](http://anapse-adneiviv-sotad/gro.adneivivorp.www//:sptth)) والذي يُظهر نموذجًا اجتماعيًا وديموغرافيًا عرضة للخضوع لهذا الاستبعاد السكني. وهكذا، فقد ورد في الصفحة ٢٣ من هذا التقرير أن هذا الرقم من التمييز والإقصاء «يتصاعد عندما نتحدث عن السكان الأجانب القادمين من بلدان أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا: ٦٠ كل ١٠١ أسر تعيش في هذا الوضع».

ويؤكد رقم «٦ من كل ١٠ أسر» ما تنبأت به بالفعل دراسة أجرتها المديرية الحكومية العامة للمساواة في المعاملة والتنوع العرقي العنصري التي نشرت عام ٢٢٠٢ تحت عنوان التمييز العنصري في مجال الإسكان والتجمعات السكنية العشوائية (متاح على الرابط: [/asnerpsaton/asnerpedsoicivres/se.bog.aolcnomal.www//:sptth](http://asnerpsaton/asnerpedsoicivres/se.bog.aolcnomal.www//:sptth)
[_noicanimircsiD_emrofnI_٢٢٣٠٨١/٢٢٠٢/stnemucoD/dadlaugI](http://noicanimircsiD_emrofnI_٢٢٣٠٨١/٢٢٠٢/stnemucoD/dadlaugI)
fdp.٢٢٠٢_laicar)، وتشير الدراسة إلى أن ١٣٪ من الأشخاص الذين هم من أصول إثنية أو عرقية قد شعروا بالتمييز في الولوج إلى السكن، و٧١٪ حرّموا من مشاهدة الشقق، و ٨,٠٢٪ رفض استئجار الشقق لهم، بينما ١,٠٢٪ طُلب منهم تقديم المزيد من المتطلبات.»

ونختتم هذا القسم بالإشارة إلى إحدى الدراسات القليلة التي أجريت، ليس على أشخاص يبحثون عن شقق للإيجار، وإنما من خلال مقابلات مع وكلاء عقارين

أنفسهم. وقد أجريت هذه الدراسة في عام ١٢٠٢ من قبل بلدية مدينة برشلونة تحت عنوان «التمييز حسب الطلب: الإقصاء من سوق تأجير المساكن في برشلونة لأسباب عرقية»، وتتمثل في بحث تم من خلال إجراء ٥٣ مكالمة مع وكلاء عقاريين في المدينة لتحديد مدى قبول مبدأ التمييز من قبل هؤلاء الوكلاء عندما يتعلق الأمر بوضع فلترة على طلبات تأجير الشقق للأشخاص من قبل أصحابها.

ما العمل؟

بعد توضيح ما يحدث ولماذا يحدث من خلال التقارير المذكورة أعلاه، فإن الخطوة التالية هي وصف كيفية مكافحة التمييز عند الرغبة في استئجار منزل. ولهذا الغرض، ندرج فيما يلي أدوات مختلفة من مجالات مختلفة، بما في ذلك تلك الأدوات التي استخدمها يحيى وغيره، والمتاحة لكل من يرغب في الإبلاغ عن حادث عنصري من هذا النوع.

الأدوات القانونية

يقصد بالأدوات القانونية تلك الأدوات التي تسمح بتقديم شكوى معينة في محكمة. وهذا الأمر لن يكون ممكناً اليوم إلا من خلال الإجراءات الجنائية المنصوص عليها في المادة ٢١٥ من القانون الجنائي التي تدين التمييز. لكن مشاكل تطبيق هذه المادة ضخمة لأن، طبقاً لصياغة النص الحالية، تُفرض العقوبات فقط على الموظف الذي يقوم بتمييز عنصري أثناء أداء واجباته في الخدمات العامة، ولكنها لا تنطبق على مالك المسكن المخصص للإيجار، والذي لا يُعتبر مقدماً لخدمة عامة وإنما عنصر متعاون ضروري فقط. ولهذا السبب، استُخدمت المادة ٢١٥ في مجالات أخرى (مثل الأحكام التي تحظر دخول أماكن الترفيه)، ولكن لم تُستخدم قط ضد الوكالات العقارية. ونضيف أن هناك طريقاً آخر وهو المجال المدني (أيضاً، ضمن المسار القضائي، ولكنه بديل عن المجال الجنائي)، ويتعلق الأمر بالمجال الخاص ضمن العلاقات بين الأشخاص. وفي هذا المجال المدني، ينصب التركيز على العقد الخاص بالإيجار، حيث يتم إدانة الحالات التي يُدرج فيها مالك المنزل في عقد الوساطة المبرم بينه وبين الوكالة العقارية شروطاً تمييزية تتعارض مع مبدأ المساواة. لكن المسألة المهمة هي أنه، مع العلم بعدم مشروعية هذا النوع من الشروط، فإن هذا الأمر لا يُوثق أبداً كتابياً في عقد الوساطة المذكور.

وفي هذا المجال من مجالات الإسكان (ومع ترك إتشبيدي (Etxebide) خارج هذا الدليل، باعتبار أن اختصاصه يقع ضمن مساكن الحماية العامة المؤقّرة من قبل الدولة فقط)، فإن إدارة الإسكان في حكومة الباسك هي التي تتولى المسؤولية المؤسسية. ويقع على عاتق هذه الإدارة، باعتبارها الإدارة العامة، الالتزام القانوني برصد ومراقبة الأنشطة التي تقوم بها الوكالات العقارية، وهي أنشطة عامة، طالما أنها مفتوحة لعامة الناس، بحيث يجب أن تتم باحترام مبدأي المساواة وعدم التمييز.

وقد تم بالفعل إسناد هذا الالتزام العام بالتدخل ضد التمييز إلى إدارة الباسك قبل أن يظهر إلى الوجود قانون حكومي محدد ضد التمييز (القانون رقم ٢٢٠٢/٥١) الذي جاء ليذكر بهذا الالتزام. ونشير هنا إلى قانون الباسك رقم ٥١٠٢/٣، المؤرخ ٨١ يونيو، المتعلق بالإسكان (الذي اعتمدت لوائحه مؤخرًا)، والذي حدد نصه الإضافي الأول، في المادة ٣٨، تلك الإجراءات أو الإغفالات التي يقوم بها الوكلاء العقاريون وتكون مخالفات بالغة الخطورة تنطوي على مضايقة أو تمييز، كما نص على العقوبات المناسبة في هذا الشأن. وتعتبر هذه المادة النص القانوني الذي يتم الاستناد إليه عندما يُطلب من حكومة الباسك التدخل في قضايا التمييز أثناء عملية البحث عن سكن للإيجار، وتتم إدانتها إن لم تفعل.

وقد استُكمل هذا القانون اليوم، كما ذكرنا، بالقانون رقم ٢٢٠٢/٥١، المؤرخ ٢١ يوليو، الشامل للمساواة في المعاملة وعدم التمييز على صعيد الدولة، والذي تشير المادة ٠٢ منه صراحة إلى موضوع السكن. وتنص هذه المادة على ضرورة أن تكفل الإدارات العامة احترام الحق في المساواة في المعاملة، مع إيلاء اعتبار خاص لاحتياجات الأشخاص ذوي الوضع الاجتماعي الأكثر هشاشة أو الذين هم الأكثر عرضة للتمييز.

ومن ثم، فإن هذين القانونين يجبران الإدارة العامة على إجراء تحقيق عندما يُشتبه في حدوث تمييز من جانب إحدى الوكالات العقارية. وبالتالي، ففي حالة حدوث تمييز في وكالة عقارية ما، فستكون هي المظلة التنظيمية التي بموجبها يمكن للشخص الذي تعرض للتمييز أن يوجه شكواه إلى إدارة الإسكان التابعة لحكومة الباسك، مع محاولة تقديم أكبر عدد ممكن من الأدلة، بطبيعة الحال.

وفيما يتعلق بأرارتيكو (Ararteko)، بصفته ديوان المظالم أو Ombudsman في إقليم الباسك، فإن مهمته الرئيسية تتمثل في معالجة أمور المواطنين فيما يتعلق بالشكاوى أو الدعاوى المقدمة بشأن الإجراءات غير الصحيحة التي تتخذها الإدارة العامة. وتتضمن

صفحة الويب الخاصة به قسم «قَدِّم شكواك» الذي تم إعداده أيضاً لتسهيل القراءة [.ajeuq-ut-atneserp/se/sue.oketrara.www//:sptth](http://ajeuq-ut-atneserp/se/sue.oketrara.www//:sptth).

دعونا نذكر، أيضاً، أن هناك طريقة أخرى لتقديم الشكاوى إلى إدارة الإسكان هذه، وتتمثل في طلب «ورقة الشكاوى» من الوكالة العقارية نفسها، والتي تعتبر جميع الوكالات العقارية ملزمة بالتوفر عليها وتسليمها لأي شخص يطلبها.

وكأخر أداة على المستوى الإقليمي، نشير إلى خدمة Bizilagun الحكومية في إقليم الباسك [-soicivres-nugalizib/ocsav-onreibog/sue.idaksue.www//:sptth](http://soicivres-nugalizib/ocsav-onreibog/sue.idaksue.www//:sptth) (noicaidem)، وهي خدمة عامة ومجانية، لها اختصاص الوساطة بين أصحاب الممتلكات والمستأجرين، ويتمثل دورها في تسوية المنازعات التي قد تنشأ بين الأطراف إذا لم يتمكنوا من تسوية هذه النزاعات فيما بينهم مباشرة.

ومع ذلك، فإن مؤسسات الحكم الذاتي ليست المؤسسات الوحيدة التي لديها القدرة على التصرف في هذا النوع من المواقف التمييزية. ففيما يتعلق بإمكانية استجابة المؤسسات البلدية للحوادث التمييزية في مجال الإسكان، ندرج مثالا على ذلك من خلال قضية غطتها وسائل الإعلام بشكل كبير كان بطلها بلدية مدينة برشلونة عندما قامت بإدانة بوابة العقارات Idealista.

ويعود تاريخ وقائع هذه القضية إلى ديسمبر ٩١٠٢، عندما فتحت بلدية برشلونة ملفاً عقائياً في حق البوابة المذكورة لنشرها إعلاناً عن شقة إيجار «للإسبانيين فقط». وكان السبب في استرعاء هذه القضية انتباه وسائل الإعلام هو مبلغ الغرامة التي فُرضت على البوابة العقارية المذكورة، والذي بلغ ١٠٠,٠٩ يورو، نظراً لوصف الحادثة بأنها بالغة الخطورة، وفقاً للقانون الكاتالوني بشأن الحق في السكن. وعلى الرغم من أن محكمة المنازعات الإدارية رقم ١ في برشلونة ألغت هذه العقوبة في أكتوبر ٢٢٠٢ لاعتبارها أن البوابة العقارية Idealista هي شبكة معلومات غير مسؤولة عن محتوى الإعلانات، إلا أن ذلك لم ينتقص من حقيقة أن بلدية المدينة نفسها هي من عالجت ما عُرف باسم أول ملف جزائي مفروض لدواعي عرقية.

وقد فتح ذلك المجال للنقاش حول الدور الذي يمكن، بل وينبغي، أن تؤديه إدارات البلدية في مكافحة التمييز بوجه عام، ومكافحة التمييز في مجال الإسكان بوجه خاص. وتجدد الإشارة إلى أنه، في قضية برشلونة المذكورة، إذا كان المكتب البلدي المعني بعدم التمييز (OND) هو الذي رفع القضية وعالجها بدعم قانوني من مرسوم صريح بشأن المواطنة، فإن السؤال الذي ما زال مطروحاً هو: هل من الممكن فتح مثل هذا

النوع من المكاتب البلدية المعنية بعدم التمييز في بلديات إقليم الباسك لكي تتصرف بطريقة مماثلة في ظل قوانين مماثلة تتعلق بالمواطنة؟
فليكن اقتراحاً يؤخذ في الاعتبار عند صياغة واعتماد قانون الباسك المقبل بشأن المساواة في المعاملة وعدم التمييز.

الأدوات المؤسسية والاجتماعية

ومن بين الأدوات المؤسسية التي تتوفر عليها نحن المنظمات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال التمييز، توجد أدوات مثل الشبكة الإيرابية للمساواة في المعاملة وعدم التمييز (Red Eraberean) في إقليم الباسك. وقد أطلقت هذه الشبكة المدعومة من قبل حكومة الباسك، والتي تنفذ وظائفها عملياً مؤسسات اجتماعية ناشطة في شؤون الهجرة والسكان العجبر ومجموعات المثليين، في عام ٨١٠٢ حملة مؤسسية تحت عنوان «انضم إلى الإيجارات المتراكمة». راجع وصف هذه الحملة على الموقع (<http://www.sptth.net/der-al/8102/aicton/2lrUyldneirF10r/sue.idaksue>) (<http://www.noicanimircsid-nis-sadneviv-ed-reliuqla-le-aranoicomorp-naerebare>)

كما أن مؤتمراتها نصف السنوية المعنية بالتمييز، والتي نظمت في دونوستيا في سبتمبر ٣٢٠٢ بالتعاون مع مؤسسة ثيهار إريفوكسياتوكين (Zehar-Errefuxiatuekin)، وكذلك يوم «الشجعان» المخصص تحديداً للتنديد بالعنصرية في مجال الإسكان، هما من أبرز المؤتمرات.

وبالمثل، فإن شبكة مجلس القضاء على التمييز العنصري أو الإثني (CEDRE)، التي تتألف من ٣٢ مكتبا موزعا في جميع أنحاء الدولة، تمتد بين مؤسسات الدولة وشبكة المنظمات الاجتماعية. انظر مواردها والدراسات التي أجرتها على الرابط التالي: <http://www.sptth.net/dadlaugi.noicanimircsidonydadlaugi/se.bog.emoh>

أدوات المنظمات الاجتماعية والجمعية

هناك العديد من المنظمات الاجتماعية والجمعيات التي تعمل على مكافحة العنصرية وكره الأجانب وتستقبل حالات المهاجرين واللاجئين و/أو الأشخاص العرقيين الذين يتعرضون للتمييز عند محاولتهم استئجار منزل، من بينهم منظماتنا.

وعادة ما يكون لكل منظمة موقعها الإلكتروني الخاص بها، ومواردها، وطرق التنديد الخاصة بها، والذي يمكن العثور عليه بسهولة تامة من خلال أي متصفح على الإنترنت. وعلى سبيل المثال، نذكر قائمة مختصرة لعدد من المنظمات المكونة لشبكة إيرابريان، منها: ألداتي (Aldarte)، منظمة الصليب الأحمر، لجنة العمال التابعة لبيثاكايا (-CITE Kale Dor)، إيريسبيتوث (Errespetuz)، كالي دور كاييكو (Kayiko)، نيفيين (Nevipen)، أخيفوجي (Agifugi)، خييتو (Gehitu)، منظمة الإنقاذ من العنصرية التابعة لغيوثوكوا (SOS Racismo Gipuzkoa) وثيرار إريفوكسياتوكين (Zehar-Errefuxiatuekin)، وقد نشرنا خدماتنا في مناطق أرابا وبيثاكايا وغيوثوكوا، ونعمل كمجسّات للكشف عن الحالات التمييزية ولتقديم الرعاية إلى الأفراد والجماعات الذين نرافقهم في جميع مراحل عملية تقديم الشكاوى ضد التمييز الذي تعرضوا له، بما في ذلك الإجراءات القضائية أو الشكاوى المقدمة بالإدارات العامة (نشر إلى أن هذه المرافقة، بغض النظر عن كونها بغرض المساعدة، نسعى إلى أن تكون سياسية، بما يتماشى مع المقاربات التحررية والنهج متعدد الجوانب المؤيدين لها).

ومن بين المنظمات المرجعية في هذا العمل، نبرز عمل جمعية **Provienda** (من خلال نشاطها الابتكاري والرائد في مجال التمييز الذي يهمننا). اقرأ دراستها بعنوان adneivorp//:spth بروتوكول العمل في حالات التمييز السكني (متاح على الرابط [وتجدر الإشارة بوجه خاص إلى بعض المبادرات الناشئة من القطاع العقاري نفسه. ونذكر مثالين، على سبيل المثال:](http://artnoc-olocotorP/30/3202/sdaolpu/tnetnoc-pw/noicanimircsidon/gro-(fdp.ADNEIVIVORP-3202-laicnediser-noicanimircsid-al).</p></div><div data-bbox=)

الوكالة العقارية **Hongares**، وكالة عقارية في فالنسيا توجر للمهاجرين فقط (moc.seragnoh.www//:spth).

مؤسسة **Arteale**، التي تروج لما يسمى بـ«الإيجارات الواعية» لللاجئين (se-on-led-adaigufer-sanosrep-arap-setneicsnoc-sereliuqla/gro.elaetra-etrapp-ramot-ed-noisiced-al-a-elbisop).

أدوات المواطنين

نختتم هذا الدليل بالإشارة إلى مبادرات المواطنين المنظمة التي ظهرت في السنوات

الأخيرة (أمثلة تجسد استخدام أداة التعبئة الاجتماعية للمواطنين). ومن بين العديد من هذه المبادرات، نذكر اثنين على سبيل المثال.

فقد ظهر أول هذه المبادرات تحت اسم هاريرا (Harrera)، في عام ٨١٠٢، كشبكة مواطنة منظمة في مدينة دونوستيا وفي أماكن أخرى بإقليم الباسك. وبالتزامن مع وصول طالبي الحماية الدولية والأشخاص المهاجرين في وضعية هشّة إلى إقليم الباسك، نجحت هذه الشبكة في إقناع بلدية المدينة بتفعيل برنامج المساعدات الإجارية للأشخاص الذين يعيشون في الشوارع، بشرط أن تكون هاريرا هي من تقوم بالبحث عن المساكن، والتوسط مع مالكي الشقق، ومتابعة الإجراءات. وقد تم تنفيذ البرنامج بنجاح لمدة سنة واحدة عن طريق إدارة تضامنية لمبادرة ليس لها كيان قانوني ولكنها نجحت في إثارة الشعور المجتمعي بالمواطنة التضامنية.

كما أُطلقت مبادرة أخرى، وهذه المرة في غاستيث، تحت اسم أتيك ثابالتين (Ateak Zabaltzen) (<https://www.euskadi.eus/asociacion/asociacion-solidaria->) (<http://ejeduki/es-web-01/ateak-zabaltzen/asa249052023>))، بدأت من خلال مرافقة جارة من المدينة للعديد من اللاجئات اللواتي كن يبحثن عن مسكن لكنهن يجدن أنفسهن أمام سوق عقاري يغلق أبوابه في وجههن لكونهن نساء مهاجرات، ويُعلَن أسرتهم مفردهن. وقد تزايدت مبادرة المواطنين هذه إلى أن أخذت الصبغة الرسمية من خلال التسجيل في سجل الجمعيات في إقليم الباسك في عام ٣٢٠٢.

وفي الختام، إضافة إلى منابر المواطنين التي تنشأ للتنديد بالعنصرية أو الأبوروفوبيا في مختلف المدن والقرى، ينبغي ألا ننسى أن المواطنين الذين لا يندرجون ضمن تنظيم معين، والمواطنين بالشارع، والمواطنين اللذين لا يشاركون في الحركات الاجتماعية أو المنظمات، يمكنهم أيضا أن يفعلوا الكثير في مجال التمييز بقطاع الإيجار. وهناك يحيى وزميلته في العمل يساعدان بعضهما، ويُجريان اتصالات مع الوكالة العقارية لبعضهما البعض، وما إلى ذلك. وفي الواقع، يمكن لكل شخص منا أن يفعل شيئا، مثل البحث عن شقق لجيراننا من أصول ثقافية مختلفة عن أصولنا الثقافية، أو القيام بدور الضامن، أو مرافقتهم، ليس من باب الدعم الخيري، كما أشرنا سابقا، ولكن كمبادرة سياسية هدفها الدفاع عن المساواة في المعاملة وعدم التمييز.

